



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy and Globalization



مساهمة التقسيم الحقيقي الأولي للعناصر الميزانية في تقييم موارد واستخدامات المؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة مؤسسة مطاحن الجلفة-

**The Functional Dimension of the Accounting Budget to Analyze and Evaluate the Financial Performance of the Economic Institution
-Case Study of the Djelfa Mills Corporation-**

د. باكرية علي، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

د. طالب عبد العزيز، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/07/01	تاريخ القبول: 2023/06/15	تاريخ الإرسال: 2023/05/29
الكلمات المفتاحية	الملخص	
الميزانية الوظيفية؛ رأس المال العامل الوظيفي؛ احتياجات رأس المال العامل؛ الخزينة الصافية.	تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية الميزانية الوظيفية من خلال أهمية الوظائف الثلاثة للمؤسسة (التمويل، الاستغلال والاستثمار)، حيث تم في هذه الدراسة تحليل نشاط المؤسسة لمختلف القرارات والأحداث التي قامت بها، للبحث عن نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتداركها، وأن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تدور في بوتقة تسيير المال، فللمال هو المحرك للمؤسسة والباعث لنشاطها، والمحرك للوظائف الرئيسية الثلاث للمؤسسة، كما تعتبر الميزانية الوظيفية كجدول قيادة في يد متخذي القرارات على مستوى القمة الاستراتيجية تُتخذ على ضوءه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. وفي الجانب التطبيقي تم دراسة الميزانية الوظيفية لمؤسسة اقتصادية "مطاحن الجلفة"، حيث تم دراسة الميزانية للفترة (2013-2016).	
Abstract		Keywords
This study aims to show the importance of the functional budget through the importance of the three functions of the institution (financing, exploitation and investment). In it, the organization revolves in the crucible of money management, as money is the engine of the organization and the motive for its activity, and the engine of the three main functions of the organization, and the functional budget is considered as a leadership table in the hands of decision makers at the level of the strategic summit, in the light of which a set of important decisions are taken such as changing or expanding the activity, or withdrawing from it or growth, etc. On the practical side, the functional budget of the economic institution "Djelfa Mills" was studied, as the budget for the period 2013-2016 was studied.		Functional Budget; Functional working Capital; Working Capital Needs; Net Treasury.
JEL Classification Codes : M41;Z23;D57;G11.		

✦ المؤلف المرسل: باكرية علي، الإيميل: alibakria20@gmail.cim

1. مقدمة :

تعتبر المعلومات المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسة من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون وغيرهم من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات المالية، فقد أثبتت الدراسات أن المعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأنها ذات أهمية كبرى في تفعيل نظم المعلومات الإدارية. ويعد التحليل المالي من بين أهم مكونات نظم المعلومات داخل المؤسسة يمكن من ترشيد القرارات، باعتبار أن المحاسبة هي نظام للمعلومات داخل المؤسسة، وأن مدخلات التحليل المالي تتمثل أساساً في المعلومات المحاسبية والمالية، وأن نظم المعلومات الإدارية تحتوي على كل التقنيات التي تساهم في ترشيد القرارات في المؤسسة.

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة والحساسة التي يجب أن تعنى بأهمية من قبل المؤسسة، وذلك بسبب كثرة المعاملات التي تقوم بها المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى تعاضد دور سوق رأس المال وما يحتويه من أدوات مالية تمكن المؤسسة بالالتحاق بركب العولمة. والتحليل المالي يمكن المؤسسة من معرفة وضعها في محيطها والاطلاع على مدى نجاعة السياسة المالية المنتهجة من قبل المؤسسة. وهو وسيلة في يدها تمكنها من التخطيط المالي السليم وفق إمكاناتها. وتعتبر الميزانية الوظيفية المبنية على التقسيم الحقيقي الأولي للعناصر الميزانية المحاسبية من بين مصادر المعلومات يعتمد عليها المستثمرون والدائنون وغيرهم من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات المالية، وهذا باعتبار المكانة التي تحتلها وظائف المؤسسة الثلاث (التمويل، الاستثمار والاستغلال) باعتبارهم الأساس الذي تقوم عليه المؤسسة، وتعتبر الميزانية الوظيفية أداة تستخدم في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها في الاستغلال والاستثمار، بالاعتماد على عنصر الخزينة (التمويل) الذي يُعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.

1.1. إشكالية الدراسة:

باعتبار أن كل ما تقوم به المؤسسة من أعمال التي تؤثر على ذمتها المالية تدخل ضمن قراراتها المالية، لذلك فإن كل القرارات المؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة يجب دراستها وتقييمها، من خلال الاستعانة بدراسات وطرق وتقنيات الإدارة المالية. سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التقسيم الحقيقي الأولي للعناصر الميزانية في تقييم موارد واستخدامات المؤسسة الاقتصادية؟

2.1. أسئلة الدراسة:

يتم طرح أسئلة الدراسة هنا:

- ما هي أهمية الميزانية الوظيفية؟

- كيف تساهم الميزانية الوظيفية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

3.1. فرضيات الدراسة:

يتم عرض فرضيات الدراسة هنا:

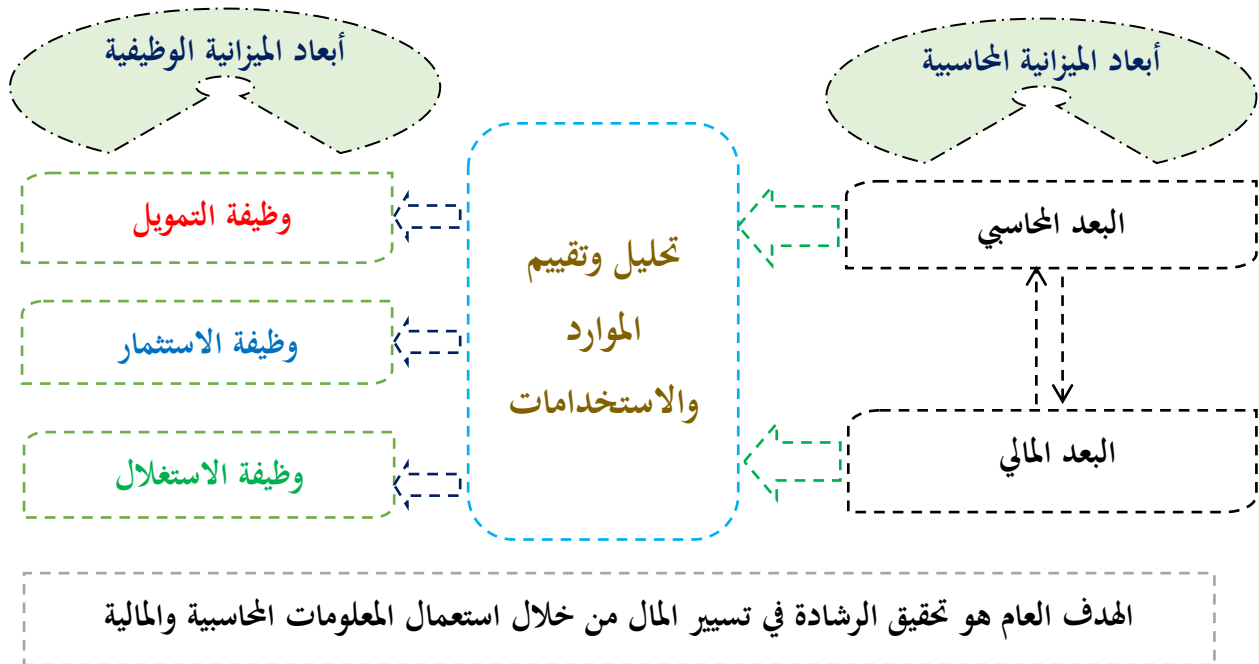
- تكمن أهمية الميزانية الوظيفية من أهمية وظائف المؤسسة الثلاث (التمويل، الاستغلال والاستثمار) حيث تعد أداة تستخدم في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها في الاستغلال والاستثمار؟
 - تساهم الميزانية الوظيفية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الحكم على تركيبة رأس مال المؤسسة ومكوناته الأساسية الحقيقية انطلاقاً من مصادر التمويل إلى توجيهها في اقتناء التثبيات إلى مباشرة النشاط الرئيسي للمؤسسة؟
- 4.1. منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري باستخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام منهج دراسة الحالة.

5.1. نموذج الدراسة:

تم بناء نموذج الدراسة بناء على أبعاد الميزانية المحاسبية وأبعاد الميزانية الوظيفية، ونموذج الدراسة كالتالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2. ماهية التحليل المالي

1.2. مفهوم تحليل القوائم المالية: تعددت تعريفات التحليل المالي للقوائم المالية، لكننا نذكر فيما يلي بعض من هذه التعاريف:

يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي؛ (لزرع، 2012)

ويعرف أيضا بأنه "عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها. ويكون ذلك عن طريق: - القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، والاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة؛ مثل أسعار الأسهم، والمؤشرات الاقتصادية العامة". (الشنطي و شقر، 2007)

كما يعرف أيضا بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل". (لزرع، 2012)

وفي تعريف آخر يعرف على أنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مشروع معين للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل". (شبيب، 2009)

ويعرف أيضا على أنه "تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا". (زغيب و بوشنيقي، 2011)

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن تحليل القوائم المالية هو بمثابة كشف عن الوضعية المالية للمؤسسة ومختلف السياسات المنتهجة من قبلها لتحديد نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتداركها.

2.2. أهداف تحليل القوائم المالية: بشكل عام يهدف التحليل المالي للقوائم المالية إلى تحقيق الغايات التالية: (خنفر و فلاح، 2009)

- معرفة وضع الشركة في قطاعها؛
- تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة. (الشنطي و شقر، 2007)

3.2. القواعد العامة للتحليل المالي للقوائم المالية: إن تبني أي طريقة في ميدان التحليل المالي يتطلب احترام بعض القواعد التي تسمح بتجانس الدراسات المالية والتوصل لتحقيق الأهداف المسطرة، وهي كما يلي: (شبيحة، 2010)

- يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً، هذا يعني أنه لا يتوقف على الدراسات المالية لوظيفة ما، لكن يجب تصوره على شكل تشخيص شامل لمختلف هياكل المؤسسة؛

- التحليل المالي غير محدد بالزمن، لكن يمتد على عدة دورات حتى توقف نشاط المؤسسة؛
- يستعمل التحليل المالي في إعداد الدراسات المقارنة بين مجموعة من المؤسسات تنتمي لنفس قطاع النشاط. تسمح هذه المقارنة من تحديد مكانة المؤسسة بالنسبة لمعايير المهنة أو بالنسبة لموقع المساهمين؛
- إن تشعب متغيرات مجال تطبيق التحليل المالي تتطلب احترام نوعاً من المنهجية، مرحلة تلو الأخرى.

4.2. مقومات التحليل المالي للقوائم المالية: التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية ومن أجل تحقيق أهدافه فإنه لابد من توفير مجموعة من المقومات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف الرئيسي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعكس أنشطة المؤسسة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه للوصول إلى هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه (المحلل) ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها، إذن يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يتبع المحلل المالي في عملية التحليل منهجية علمية تتناسب مع أهداف عملية التحليل كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين خاصيتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

(عجيبة، 2013)

5.2. محددات التحليل المالي للقوائم المالية

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وعلى القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي: (لزرع، 2012)

- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب؛
- كمية ونوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل؛
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل: الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها؛
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج؛

- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر؛
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

3. مؤشرات التوازن المالي بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

1.3. رأس المال العامل الصافي FRng: رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه: "فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة.}$$

2.3. احتياجات رأس المال العامل: هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات والمدفوعات وكما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ ر م ع !):** ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة للاستغلال.}$$

- **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ ر م ع خ !):** يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.}$$

هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. (لزعز، 2012) والشكل التالي يبين كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل ومركباته:

الشكل رقم (01): احتياجات رأس المال العامل ومركباته

احتياجات رأس المال العامل	{	الخصوم المتداولة للاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال
		BFRE إ ر م ع !	
	{	BFRHE إ ر م ع خ !	الأصول المتداولة خارج للاستغلال
		الخصوم المتداولة خارج للاستغلال	

المصدر: من تصور الباحثين بناء على المعطيات السابقة.

3.3. الخزينة الصافية: يعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئتها. (لسلوس، 2012) ويمكن حساب الخزينة الصافية كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}.$$

$$= \text{خزينة الأصول} - \text{الخزينة الخصوم}.$$

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية: (لزرع، 2012)

- **الخزينة الصفرية:** وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية؛

- **الخزينة الموجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة؛

- **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

4. دراسة حالة مؤسسة مطاحن الجلفة:

مؤسسة مطاحن الجلفة هي مؤسسة تابعة للمؤسسة الوطنية للدقيق والقمح "سمباك" التي أسست سنة 1983 بموجب مرسوم تنفيذي، وقد اندرج تحت إشرافها آنذاك جُل القطاعات الخاصة بالمطاحن والمهتمة بتحويل القمح، صناعة العجائن الغذائية والكسكسي، حيث دخلت مرحلة الخصخصة سنة 2006 ثم مرحلة التصفية إلى إعادة النشاط من جديد في الثامن والعشرون جوان 2012.

1.4. إعداد الميزانية الوظيفية: تعد الميزانية الوظيفية على أساس التمييز بين الدورات الطويلة (التمويل والاستثمار) والدورة القصيرة (الاستغلال)، فالميزانية الوظيفية أداة للتحليل المالي حيث تقيم فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الأصلية لتدفقات الإيرادات والنفقات، كما ترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل ودورة الاستثمار ودورة الاستغلال، وفي هذا الجزء سنحاول إعداد الميزانية الوظيفية وفقا للمبادئ المتعارف عليها، ومن ثم سنقوم بدراستها بمختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية الخاصة بها. والجدول التالي يظهر الشكل المختصر للميزانية الوظيفية، وهذا وفقا للمبادئ الأساسية لإعداد الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم (01): الميزانية الوظيفية جانب الأصول

2016	2015	2014	2013	الأصول
1477954793.26	1464374754.60	1195107565.23	1097166840.54	الأصول الثابتة
40260371.15	40260371.15	40260371.15	40260371.15	التثبيتات المعنوية
1437694422.11	1424114383.45	1154847194.08	1056906469.39	التثبيتات العينية
0.00	0.00	0.00	0.00	التثبيتات المالية
1399029504.81	1341338319.77	1296561592.96	1337353995.53	الأصول المتداولة
1284676478.18	1241003495.13	1222160412.04	1207723508.44	الأصول المتداولة للاستغلال
196327082.54	157713569.29	138925528.13	112497212.65	المخزونات
1088349395.64	1083289925.84	1083234883.91	1095226295.79	الزبائن
63735340.13	57204734.59	43477831.89	37473380.25	الأصول المتداولة خ الاستغلال
22037323.67	57197234.59	43470331.89	37465880.25	المدينون الآخرون
41698016.46	7500.00	7500.00	7500.00	الضرائب
0.00	0.00	0.00	0.00	أصول جارية أخرى
50617686.50	43130090.05	30923349.03	92157106.84	خزينة الأصول
2876984298.07	2805713074.37	2491669158.19	2434520836.07	مجموع الأصول
2016	2015	2014	2013	الخصوم
2784817174.42	2440563862.04	2161330312.61	2056407607.40	الأموال الدائمة
895777538.60	1089845394.33	1061613301.87	1045126582.94	الأموال الخاصة
1249669234.36	671098066.25	636098066.25	599105528.22	مخصصات الإهلاك و م وخ ق
639370401.46	679620401.46	463618944.49	412175496.24	الديون المالية
92167123.65	365149212.33	330338845.58	378113228.67	الخصوم الجارية
78241596.33	71483689.29	65884853.86	140117533.96	ديون الاستغلال
69382539.55	59649822.89	63527187.87	90067137.95	الموردون
8859056.78	11833866.40	2357665.99	50050396.01	الضرائب
13925527.32	293665523.04	264453991.72	237995694.71	ديون خارج الاستغلال
13925527.32	293665523.04	264453991.72	237995694.71	ديون أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	خزينة الخصوم
2876984298.07	2805713074.37	2491669158.19	2434520836.07	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملاحق من رقم (01) إلى (08).

لا يمكن تفسير الوضع المالي للمؤسسة من خلال القراءة الأولية للميزانية الوظيفية، إلا من خلال مجموعة من المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

2.4. حساب مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية الوظيفية: تتمثل مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية الوظيفية أساساً في كل من رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} ، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية ويمكن حسابهم كما يلي:

أ. **رأس المال العامل الوظيفي FR_{ng} :** يرتبط مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} (أو ما يسمى برأس المال العامل الوظيفي) بالمفهوم الوظيفي للمؤسسة، ويمكن حسابه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng}

البيان	2013	2014	2015	2016
الموارد الدائمة	2056407607.40	2161330312.61	2440563862.04	2784817174.42
-الاستخدامات المستقرة	1097166840.54	1195107565.23	1464374754.60	1477954793.26
=رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng}	959240766.86	966222747.38	976189107.44	1306862381.16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng} موجب خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ناتج لكون الاستخدامات المستقرة قد مُولت بالكامل عن طريق الموارد الدائمة، وبقي جزء معتبر من الموارد تمثل في رأس المال العامل الإجمالي والذي يعتبر كهامش أمان يمكن للمؤسسة من خلاله تغطية احتياجات الدورة المرتبطة بالاستغلال وحتى غير المرتبطة بالاستغلال، هذا كتحليل عام ولكن إن تم التدقيق أكثر في (دورة التمويل) وبالضبط في المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخسارة القيمة، نجد أن جل هذه المخصصات هي مخصصات لخسائر قيمة الزبائن على مر سنوات الدراسة كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): خسائر قيمة الزبائن مقارنة بالمخصصات الإجمالية

البيان	2013	2014	2015	2016
خسائر قيمة الزبائن	544015424.32	550805246.32	550805246.32	1081155274.25
÷المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخسارة القيمة	599105528.22	636098066.25	671098066.25	1249669234.36
% خسائر قيمة الزبائن من إجمالي المخصصات	0.91	0.87	0.82	0.87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

ومن المعلوم أن مخصصات الاهتلاكات والمؤنات ونقص القيمة هي أعباء وهمية لها أثر حقيقي، تستفيد منها المؤسسة من خلال تحقيق وفورات ضريبية وهي تدخل ضمن التمويل الذاتي للمؤسسة، ولكن ليس على حساب ما تتبعه المؤسسة؛ فمن المفروض أن تكون كل النسبة أو جلها على الأقل تتمثل في مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة في التثبيتات، وتكون في الأصول المتداولة قليلة إن وجدت، لكي تحقق هذه المخصصات الهدف المرجو منها (التمويل الذاتي)، وما نلاحظه من خلال هذا الحجم المعتبر من المخصصات التي خصصت لخسائر قيمة الزبائن أنها تتعامل بشكل غير رشيد مع الزبائن في ما يخص البيع بالآجل (مما أدى بالكثير من الزبائن إلى وضعية المشكوك فيهم)، فعلى المؤسسة أن تتبع سياسة التحفيز بشكل كبير ومغري من أجل التعجيل بالدفع وكسب زبائن جدد (ولكن بشكل

مدرس وبدقة في ظل هذا الظرف الحتمي) خاصة أن المؤسسة حديثة النشاط حسب الفترة التي شملتها الدراسة، أفضل من تجميد أموال ضخمة لدى الزبائن ومشكوك في تحصيلها.

ب. **الاحتياج في رأس المال العامل BFR**: يعتبر رأس المال العامل هامش الأمان الذي تتوفر عليه المؤسسة، حيث يسمح بمواجهة الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال بسبب وجود فارق زمني بين الشراء والبيع والمتمثل في تكوين المخزون، وبين البيع والتحصيل ويتمثل في نشأة الحقوق على الزبائن، وبين الشراء والتسديد ويتمثل في نشأة ديون المورد، ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الاحتياج في رأس المال العامل BFR

2016	2015	2014	2013	البيان
1284676478.18	1241003495.13	1222160412.04	1207723508.44	الأصول المتداولة للاستغلال
78241596.33	71483689.29	65884853.86	140117533.96	- ديون الاستغلال
1206434881.85	1169519805.84	1156275558.18	1067605974.48	= الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (1)
63735340.13	57204734.59	43477831.89	37473380.25	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
13925527.32	293665523.04	264453991.72	237995694.71	- ديون خارج الاستغلال
49809812.81	-236460788.45	-220976159.83	-200522314.46	= الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (2)
1256244694.66	933059017.39	935299398.35	867083660.02	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (1) + (2)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لكل سنوات الدراسة موجب وهذا يدل على وجود احتياجات مرتبطة بالاستغلال، أي أن الموارد العادية لدورة الاستغلال لم تغطي كافة الاحتياجات العادية للاستغلال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب في ثلاث سنوات الأولى للدراسة وهذا يدل على أن الموارد خارج الاستغلال غطت كافة الاحتياجات خارج الاستغلال مما نتج عنه احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب أي موارد خارج الاستغلال، وفي سنة 2016 كان الاحتياج خارج الاستغلال موجب، حيث صارت موارد خارج الاستغلال غير كافية لتغطية الاحتياجات خارج الاستغلال.

كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجب، وتفسير هذا أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل احتياجات الدورة بمواردها، مما تطلب منها اللجوء إلى رأس المال العامل الإجمالي لتغطية هذه الاحتياجات، وهذا ناتج عن فقدان قيمة جزء معتبر من قيمة المستحقات على الزبائن.

ج. **الخزينة الصافية Tn**: تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي لتمويل العجز في تمويل الاحتياج في رأس المال العامل، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة (فائض في التمويل)، وفي حالة العكس يكون عجز في التمويل، ويمكن حساب الخزينة الصافية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الخزينة الصافية Tn

2016	2015	2014	2013	البيان
50617686.50	43130090.05	30923349.03	92157106.84	خزينة الأصول (المتاحات)
0.00	0.00	0.00	0.00	- خزينة الخصوم
50617686.50	43130090.05	30923349.03	92157106.84	= الخزينة عن طريق عناصر الميزانية
1306862381.16	976189107.44	966222747.38	959240766.86	رأس المال العامل الإجمالي FRng
1256244694.66	933059017.39	935299398.35	867083660.02	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
50617686.50	43130090.05	30923349.03	92157106.84	= الخزينة عن طريق معادلة التوازن
0,174	0,395	-0,664	-	% نمو (الخزينة الصافية)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال كل سنوات فترة الدراسة وهذا راجع لكون رأس المال العامل الإجمالي (هامش الأمان) أكبر من احتياج الدورة، أي أن هامش الأمان غطى كافة احتياجات الدورة وبقي رصيد مالي يتمثل في الخزينة، وهذا الرصيد يمثل الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل.

كما نلاحظ انخفاض كبير في الخزينة في سنة 2014 بحوالي 66% مقارنة بسنة 2013 نتيجة عدم تحصيل مبالغ معتبرة من الزبائن وجعل الكثير منهم في قائمة المشكوك فيهم، لترتفع قليلا في سنة 2015 و2016؛ وعلى العموم هذا الوضع سيء من ناحية التوازن المالي كون عدم وجود سيولة أو قلتها في الخزينة سيوقع المؤسسة في حالة العسر المالي.

3.4. **النسب المرتبطة بالميزانية الوظيفية**: إن للتحليل المالي وفق البعد الوظيفي باستخدام النسب المالية أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أ. **حساب نسب الهيكلية المالية**: يمكن حساب مختلف نسب الهيكلية المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): حساب نسب الهيكلية المالية

2016	2015	2014	2013	البيان
2784817174,42	2440563862,04	2161330312,61	2056407607,40	الموارد الثابتة
1477954793,26	1464374754,60	1195107565,23	1097166840,54	÷ الاستخدامات الثابتة

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	1.874	1.808	1.667	1.884
الاستدانة المالية	412175496,24	463618944,49	679620401,46	639370401,46
÷ الموارد الخاصة	1644232111,16	1697711368,12	1760943460,58	2145446772,96
نسبة التحرر المالي	0,251	0,273	0,386	0,298

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

✓ **نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة:** من خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أنها أكبر من الواحد بكثير خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة، وتفسير هذا أن المؤسسة تمتلك هامشا للأمن مما سمح لها بتغطية جزء من احتياجات الدورة قصيرة الأجل بالموارد طويلة الأجل، وهذا ما يتوافق مع مبدأ الملاءمة بين مدة حياة الأصول ومدة حياة الخصوم.

والهامش الذي تمتلكه المؤسسة جله من خسائر القيمة في مستحقات الزبائن، فقد تستفيد المؤسسة من هذا التخصيص من وجهة نظر الضرائب، ولكن ستخسر المؤسسة جزءا معتبرا من مستحقاتها على الزبائن وإن خف الضرر قليلا إلا أن الضرر واقع لا محالة في حالة عدم التسديد النهائي من طرف الزبائن.

وما يجب على المؤسسة كما قلنا أنفا أن عليها أن تعيد النظر في سياسة البيع من خلال تقديم تحفيزات كبيرة من أجل التعجيل بالدفع وكسب زبائن جدد، حتى لا تتجمد الأموال لدى الزبائن ويتعطل النشاط. وهذا يتطلب القيام بدراسات حول وضعية الزبائن وطرق التعامل معهم، ودراسة مقدار التحفيزات التي يمكن للمؤسسة تقديمها لهم لتعجيل الدفع وكسب زبائن جدد، ولكن دون التأثير على ربحية المؤسسة.

✓ **نسبة التحرر المالي:** تبين هذه النسبة أثر الاستدانة المالية على القرارات المالية للمؤسسة، فكلما كانت الاستدانة المالية كبيرة مقارنة بموارد المؤسسة الخاصة، كانت الحرية المالية للمؤسسة في استغلال تدفقاتها النقدية مقيدة في تطوير استثماراتها، ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أنها تتراوح بين 25% و 38% خلال كل سنوات الدراسة، وهذه النسبة مقبولة خلال كل سنوات الدراسة، ويمكن القول أن المؤسسة متحررة ماليا.

5. الخاتمة:

وكخلاصة عامة عن الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الجلفة من خلال الميزانية الوظيفية بعد عمليات التحليل التي تم القيام بها؛ نلاحظ أنها متوازنة نوعاً ما خاصة أنها في السنوات الأولى من النشاط (باعتبار المدة المدروسة استهدفت السنوات الأولى للنشاط)، إلا أنها تعاني من بعض الاختلالات التي قد تؤدي إلى حالة عدم التوازن؛ ومن بين ما تعاني منه المؤسسة، الارتفاع الكبير لخسائر القيمة (زبائن مشكوك فيهم)، نتيجة البيع الأجل المفرط (ما قد يوقع المؤسسة في خطر السيولة؛ السيولة مجمدة لدى الزبائن)، وهذه الحالة تستدعي إعادة النظر في سياسة البيع والتحصيل؛ من خلال إيجاد طرق فعالة لتحصيل مستحقاتها من الزبائن، وهذا بمنح تخفيضات لتعجيل الدفع وتحفيز أخرى للزبائن في ما يخص الكمية (منح كمية مجانية من المنتجات فوق الكمية المباعة في حالة التعجيل بالدفع...)، ولكن بشكل مدروس للرفع من ربحية المؤسسة، وأيضاً إعادة النظر في الطريقة الترويجية لمنتجات المؤسسة، خاصة وأن منتجات المؤسسة غير رائجة بالشكل المناسب، حيث أن المستهلكين لمثل منتجات المؤسسة متعودين على منتجات أخرى قبل إعادة بعث المؤسسة للنشاط سنة 2012.

كما نجد المؤسسة قد دخلت في مشاريع استثمارية تفوق طاقتها التمويلية (تم جلب ديون معتبرة من أجل اقتناء آلات لفتح خطوط إنتاج جديدة)، حيث أن للمؤسسة رؤية استراتيجية لاكتساح السوق (الرفع من الحصة السوقية) لما لمنتجاتها من طلب (الولاية استهلاكية بالدرجة الأولى لمثل منتجات المؤسسة) وإن كانت هذه البيانات خاصة بأربعة سنوات إلى غاية 2016 حسب ما توفر لدينا من المؤسسة، تركز المؤسسة في هذه المرحلة على النشاط الاستغلالي (تنويع المنتجات، الجودة؛ من خلال جلب آلات من الخارج). وباعتبار كل هذا على المؤسسة القيام بحملات ترويجية من خلال استغلال وسائل الإعلام (السمعي البصري) لإشهار منتجاتها.

وأساس التحليل وفق المنظور الوظيفي هو مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ونقص القيمة (هي أعباء وهمية لها أثر حقيقي، تستفيد منها المؤسسة من خلال تحقيق وفورات ضريبية وهي تدخل ضمن التمويل الذاتي للمؤسسة) التي توضع في جانب الخصوم كمصدر تمويلي للمؤسسة (تدخل ضمن دورة التمويل) لتبقى الأصول الثابتة بالمبالغ الإجمالية حيث تمثل دورة الاستثمار، والأصول المتداولة بالمبالغ الإجمالية والخصوم المتداولة تمثل دورة الاستغلال. فرغم كل ما بذلته المؤسسة من مجهودات استثمارية ضخمة لا تكاد تغطي نشاطها الاستثماري مما أدى بها إلى جلب ديون، فكان من الأجدي جلب ديون تتوافق وطبيعة الأصول الموجهة لها، إلا أنها جلبت ديون قصيرة الأجل ومولت بها الأصول

الثابتة. فتزداد القناعة هنا أنه على المؤسسة اللجوء إلى الرفع من رأس المال لإنقاذ المؤسسة من شبح الغرق في المديونية، لأنه حتى التمويل الذاتي تآكل ولم تستفد منه المؤسسة استراتيجياً.

ومنه يعتبر التحليل من المنظور الوظيفي للمؤسسة من خلال تقسيم مكونات الميزانية وفق الوظائف الأساسية الثلاث للمؤسسة (التمويل، الاستغلال والاستثمار) باعتبارهم الأساس الذي تقوم عليه المؤسسة؛ حيث يعتبر المنظور الوظيفي أداة مهمة في يد المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات المالية، وتعتبر الميزانية الوظيفية أداة تستخدم في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها في الاستغلال والاستثمار؛ لما يمكن أن تقدمه من معلومات تحليلية عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة من بداية نشاطها أو من أول امتلاكها لمختلف ممتلكاتها.

6. المراجع:

1. عجيلة حنان. (2013). فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011) ج. ق. بورقلة-الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
2. الشنطي أمين، شقر عامر. (2007). مقدمة في الإدارة والتحليل المالي. الطبعة الأولى. عمان-الأردن: دار البداية.
3. خنفر مؤيد راضي، فلاح المطارنة. (2009). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. عمان-الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
4. زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود. (2011). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. بن عكنون- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. شبيب دريد كامل. (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان-الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
6. شيحة خميسي. (2010). التسيير المالي للمؤسسة-دروس ومسائل محلولة. بوزريعة-الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
7. لسلوس مبارك. (2012). التسيير المالي - تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة. بن عكنون- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. محمد سامي لزعر. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة: مؤسسة صيدال الأم- مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، شعبة: الإدارة المالية، الجزائر: جامعة الجزائر3.

7. الملاحق:

02 الملحق

Moulins Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION 099817019089703

EDITION_DU:09/04/2015 17:44
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		830 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		374 490 844,03	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		9 128 980,96	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-168 493 242,05	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 045 128 582,94	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		408 308 000,00	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		3 867 498,24	
TOTAL II		412 175 498,24	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		90 067 137,95	
Impôts		50 050 396,01	
Autres dettes		237 995 684,71	
Trésorerie passif			
TOTAL III		378 113 228,67	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 835 415 307,85	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

01 الملحق

Moulins Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION 099817019089703

EDITION_DU:21/03/2016 15: 2
EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		40 260 371,15		40 260 371,15	
Immobilisations corporelles					
Terrains		236 428 772,84		236 428 772,84	
Bâtements		564 432 978,56	22 548 943,08	541 786 035,48	
Autres immobilisations corporelles		258 044 717,99	39 250 893,82	227 793 824,17	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 097 166 840,54	597 836,90	1 046 269 003,64	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		112 497 212,65		112 497 212,65	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 095 238 295,79	84 016 424,34	861 210 871,47	
Autres débiteurs		37 465 880,25	4 192 267,00	33 273 613,25	
Impôts et assimilés		7 500,00		7 500,00	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		92 157 106,84		92 157 106,84	
TOTAL ACTIF COURANT		1 337 383 995,83	84 016 424,34	789 146 304,21	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 434 550 836,37	597 836,90	1 835 415 307,85	

04 الملحق

Moulins Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION 099817019089703

EDITION_DU:21/03/2016 15: 4
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		830 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		215 128 582,94	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		16 486 718,93	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 061 613 301,87	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		459 051 448,25	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 567 498,24	
TOTAL II		463 618 946,49	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		63 027 187,87	
Impôts		2 367 668,99	
Autres dettes		254 453 991,72	
Trésorerie passif			
TOTAL III		330 338 848,58	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 855 571 091,94	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

03 الملحق

Moulins Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION 099817019089703

EDITION_DU:21/03/2016 15: 4
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		40 260 371,15		40 260 371,15	
Immobilisations corporelles					
Terrains		236 428 772,84		236 428 772,84	
Bâtements		564 432 978,56	251 403,99	524 181 574,57	
Autres immobilisations corporelles		288 894 320,44	849 148,94	248 045 171,50	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		65 091 122,24		65 091 122,24	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 195 107 565,23	1 099 552,93	1 114 007 012,30	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		138 925 528,13		138 925 528,13	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 063 234 883,91	850 808 246,32	532 426 637,59	
Autres débiteurs		43 470 331,89	4 192 267,00	39 278 064,89	
Impôts et assimilés		7 500,00		7 500,00	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		30 923 349,03		30 923 349,03	
TOTAL ACTIF COURANT		1 236 551 592,94	850 808 246,32	741 584 079,44	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 431 659 158,17	1 050 360 800,25	1 855 571 091,74	

06 الملحق

05 الملحق

مساهمة التقسيم الحقيقي الأولي للعناصر الميزانية في تقييم موارد واستخدامات المؤسسة الاقتصادية
ص: 001-016
-دراسة حالة مؤسسة مطاحن الجلفة-

Mouline Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION:099917030231147

EDITION_DU:02/04/2018 11:12
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire			
	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		830 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		231 613 301,87	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		28 232 092,46	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 089 845 384,33	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		675 052 905,22	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 567 496,24	
TOTAL II		679 620 401,46	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		59 649 822,89	
Impôts		11 833 866,40	
Autres dettes		293 665 523,04	
Trésorerie passif			
TOTAL III		365 149 212,33	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 134 615 008,12	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Mouline Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION:099917030231147

EDITION_DU:02/04/2018 11:12
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2015		2014	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		40 260 371,15		40 260 371,15	
Immobilisations corporelles					
Terrains		236 428 772,84		236 428 772,84	
Bâtiments		564 432 978,56	75 251 403,99	489 181 574,57	
Autres immobilisations corporelles		296 341 592,88	40 849 148,94	255 492 443,94	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		326 911 039,17		326 911 039,17	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 464 374 784,60	116 100 602,92	1 348 274 201,67	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		167 713 569,29		167 713 569,29	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 083 289 925,84	100 808 245,31	982 481 680,53	
Autres débiteurs		57 197 234,59	4 192 267,00	53 004 967,59	
Impôts et assimilés		7 500,00		7 500,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		43 130 090,05		43 130 090,05	
TOTAL ACTIF COURANT		1 341 339 319,77	104 999 512,31	1 236 340 806,45	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 805 713 074,37	211 099 995,23	2 582 615 008,12	

الملحق 08

الملحق 07

Mouline Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION:099817019089703

EDITION_DU:02/04/2018 11:17
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire			
	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-463 753 039,40	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 359 530 578,00	
Comptes de liaison			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		895 777 538,60	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		634 802 905,22	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 567 496,24	
TOTAL II		639 370 401,46	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		69 382 539,55	
Impôts		8 859 056,78	
Autres dettes		13 925 527,32	
Trésorerie passif			
TOTAL III		92 167 123,65	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 627 315 063,71	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Mouline Djelfa/Spa
Zone Indust. BP 284 Djelfa
N° D'IDENTIFICATION:099817019089703

EDITION_DU:02/04/2018 11:19
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2016		2015	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		40 260 371,15		40 260 371,15	
Immobilisations corporelles					
Terrains		236 428 772,84		236 428 772,84	
Bâtiments		564 432 978,56	75 251 403,99	489 181 574,57	
Autres immobilisations corporelles		305 047 470,88	74 942 079,83	230 105 391,05	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		331 785 199,83		331 785 199,83	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 477 954 793,28	169 193 483,82	1 308 761 309,46	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		196 327 082,54		196 327 082,54	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 088 349 395,64	1 081 188 274,21	7 161 121,39	
Autres débiteurs		22 037 323,67	8 320 476,29	13 716 847,38	
Impôts et assimilés		41 698 016,48		41 698 016,48	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		50 617 686,50		50 617 686,50	
TOTAL ACTIF COURANT		1 399 029 504,81	1 089 476 750,54	299 553 754,27	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 876 984 298,07	1 249 669 234,36	1 608 315 063,71	